Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Juin 2010
11 يونيو 2010

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الرباط توقع على المجموعة الثانية من مشاريع برنامج جبر الضرر

وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير اول امس بالرباط ، على اتفاقيات تمويل مع جمعيات محلية ،لإنجاز المجموعة الثانية من مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي التي يبلغ عددها 51 مشروعا جديدا.

وتهدف هذه المشاريع التي ستنفذ بعشرة أقاليم وعمالات مشمولة بالبرنامج وهي الحسيمة، وأزيلال، والدار البيضاء (الحي المحمدي)، والرشيدية، وفجيج، والخميسات، وخنيفرة، والناظور، وطانطان، ثم زاكورة إلى ضمان جبر الأضرار الجماعية بالمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الماضي.

كما يسعى هذا البرنامج إلى إنجاز مجموعة من المشاريع الرامية إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية بالحفظ الإيجابي للذاكرة، وترسيخ حس الإنصاف وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم تقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وتهم هذه المشاريع جملة من المحاور من قبيل»الحفظ الإيجابي للذاكرة» (6 مشاريع)، و»تعزيز قدرات الفاعلين المحليين» (16 مشروعا)، و»دعم الأنشطة المدرة للدخل» (20 مشروعا)، و»إدماج المرأة والطفل» (3 مشاريع)، و»البنيات التحتية الاجتماعية الأساسية» (3مشاريع)، ثم «الحفاظ على البيئة وحمايتها» (3 مشاريع).

وبإطلاق هذه المجموعة الثانية من المشاريع، يصل، إلى حدود ماي 2010، العدد الإجمالي لمشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي الممول من طرف الحكومة والاتحاد الأوروبي، الى 83 مشروعا بغلاف مالي يزيد عن 35 مليون درهم، بالإضافة إلى دعم المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية والجماعات المحلية.

ومن المتوقع أن يصل العدد الإجمالي لمشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي نحو مائة مشروع في أعقاب طلب تقديم المقترحات الذي أطلق مؤخـــــرا والموجه لأقاليم الخميسات، وأزيلال، وطانطان .

وأوضح حرزني، في كلمة بالمناسبة، أنه من خلال مشاريع جبر الضرر التي تتوزع على ثلاثة مراحل ،يتم الوفاء بشكل عملي بتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة، مضيفا أنه مع انطلاق الشطر الثالث سيتم الوصول إلى مائة مشروع.

وأشار إلى أن هذا البرنامج الذي يتوزع ما بين مشاريع مدرة للدخل والحفظ الإيجابي للذاكرة وتنمية البنيات التحتية ، سيسهم في تأهيل المواقع المعنية حتى ترقى الى ما يمكن اعتباره المعدل العام الوطني للتنمية.

من جانبه، اعتبر محمد اكرين الرئيس المنتدب لمؤسسة الرعاية لصندوق الإيداع والتدبير أن نجاح الشطر الأول من البرنامج يحفز على تعبئة المزيد من الطاقات و يفرض حشد المزيد من الجهود على الصعيدين المحلي والوطني.

وعبر اكرين عن طموحه في أن يتم الارتقاء بهذه التجربة إلى مستوى الخبرة في مجال دعم المشاريع الصغرى التي تعنى بالتنمية المحلية بشراكة مع الفاعلين الجمعويين.

ومن جهته، أشاد إينيكو لاندابورو، السفير رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، بالمصالحة التي قام بها المغرب مع ماضيه في إطار هيأة الإنصاف والمصالحة، معتبرا أن هذا المسلسل الذي انخرط فيه المغرب بشجاعة يشكل عنصرا أساسيا لصنع مستقبل أفضل للمملكة.

وأضاف لاندابورو أنه رغم الصعوبات التي تكتسي تنفيذ مشاريع جبر الضرر إلا أن الاتحاد الأوربي دعمها منذ انطلاق الشطر الأول منها.

يذكر أنه تم إطلاق الطلب الثاني لتقديم مقترحات لتنفيذ المجموعة الثانية من مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي، في مارس 2009 بغلاف مالي يبلغ 20 مليون درهم. وقد توصلت وحدة تدبير المشاريع في هذا الصدد ب`233 مقترح مشروع.

يشار الى أنه سبق التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بإنجاز مشاريع المجموعة الأولى للبرنامج مع نحو 30 جمعية في أبريل 2009 بغلاف مالي يبلغ 14 مليون درهم.

Revue de Presse de l'Homme

المساء
ALMASSAE

صندوق الإيداع والتدبير والاتحاد الأوربي يساهمان في تمويل 83 مشروعا لجبر الضرر الجماعي

فكيك تحظى بأكبر عدد من مشاريع جبر الضرر الجماعي بميزانية تفوق 5 ملايين درهم

الرباط
محمد بوهريد

استأثر إقليم فكيك بأكبر عدد من مشاريع جبر الضرر الجماعي، الذي يهم المناطق التي احتضنت مراكز اعتقال سرية أو عرفت أحداث عنف انتهكت فيها حقوق الإنسان، في وقت سابق، بـ11 مشروعا من أصل 83، واحتل أيضا المرتبة الأولى على مستوى الميزانية المخصصة للمناطق المعنية بهذه المشاريع، بما يفوق 5 ملايين درهم بقليل من إجمالي ميزانية مشاريع جبر الضرر الجماعي.

واحتل إقليم الرشيدية المرتبة الثانية، سواء من حيث عدد المشاريع أو حجم الميزانية المرصودة لإنجازها، حيث سيستفيد هذا الإقليم من 11 مشروعا، بميزانية وصلت إلى 4 ملايين و789 ألف درهم. بينما سُجل أقل عدد من المشاريع في إقليم تادلة -أزيلال، حيث ستُنجز فيه 3 مشاريع تهم، بالأساس، إدماج المرأة القروية في محيطها السوسيو اقتصادي وتقوية قدرات الفاعلين المحليين في الأربع جماعات المعنية بهذه المشاريع في هذا الإقليم.

وبخصوص أهداف هذه المشاريع، التي تندرج ضمن الشطر الثاني من جبر الضرر الجماعي الذي كلفت هيئة الإنصاف والمصالحة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتنفيذه، فإن الأنشطة المدرة للدخل تتصدر قائمة هذه المشاريع بـ32 مشروعا، من إجمالي المشاريع البالغ عددها 83، متبوعة بتقوية قدرات الفاعلين المحليين بـ26 مشروعا، ثم الحفظ الإيجابي للذاكرة بـ16 مشروعا، في حين قبل المجس الاستشاري لحقوق الإنسان 3 مشاريع تخص النهوض بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل ومشاريع البنيات التحتية الأساسية، بالإضافة إلى حماية البيئة.

ويساهم في تمويل المجموعة الثانية من مشاريع الضرر الجماعي كل من صندوق الإيداع والتدبير، الذي حضرت مؤسسته حفل التوقيع على هذه المشاريع، صبيحة أمس الخميس في الرباط، إلى جانب المفوضية الأوربية، بالإضافة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، علما بأن تنفيذ هذه المشاريع منح لجمعيات محلية، حسب المجالات التي تنشط فيها وأهمية مقترحات المشاريع التي قدمتها العديد من الجمعيات للمجلس في جبر الضرر الجماعي للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان، إبان ما يعرف بـ«سنوات الرصاص».

وستنجز هذه المشاريع في كل فجيج، الرشيدية، ورزازات، زاكورة، أزيلال، طانطان، الخميسات، الحي المحمدي في الدار البيضاء، الحسيمة، الناظور وخنيفرة، علما بأن اختيار المناطق المستفيدة من جبر الضرر الجماعي يتم على أساس معياري وجود مراكز اعتقال سرية في هذه المناطق أو تعرضها للعقاب الجماعي في أحداث عنف عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

أحمد حرزني

Revue de ... droits de l'Homme

2ème tranche du programme de réparation communautaire

Le Conseil consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), la Fondation de la Caisse de Dépôt et de Gestion (FCDG), d'une part, et les associations bénéficiaires de la 2ème tranche des projets d'appui au programme de réparation communautaire, d'autre part, signent le 10 juin 2010 à Rabat, les conventions de financement de 51 nouveaux projets dans dix provinces et préfectures cibles du programme. Les préfectures et les provinces concernées par ce programme sont Al-Hoceima, Azilal, Casablanca (Hay Mohammadi), Er-Rachidia, Figuig, Khemisset, Khénifra, Nador, Tan Tan et Zagora, précise la même source.

Ahmed Herzenni, président du CCDH.

Achemlal sera jugé au Maroc

Amin Achemlal sera extradé au Maroc. le Marocain, âgé de 32 ans, avait été appréhendé en novembre 2008 par les autorités espagnoles à Marbella pour des liens présumés avec le Groupe islamique combattant marocain (GICM). la décision d'extradition établit que l'accusé est un activiste qui a intégré le mouvement jihadiste en Afghanistan, où il a été entraîné. Il serait ensuite rentré au Maroc avec l'intention d'y perpétrer des actes terroristes, avec ses complices du GICM. Les charges contre Achemlal seraient basées sur les déclarations de Salah Eddine Benyaïch, membre du GICM. Alors que ce dernier interpellé par la police marocaine en août 2003, il aurait présenté Achemlal comme l'un des combattants de l'organisation en Afghanistan.

Revue de Presse ... Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

i

أسئلة لـ: 3

أحمد توفيق الزينبي (*)

الاتحاد الأوربي يتقدم ممولي مشاريع الشطر الثاني من برنامج جبر الضرر الجماعي

حاوره: **محمد بوهريد**

1 – من المعلوم أن اختيار المناطق المستفيدة من برنامج جبر الضرر الجماعي انبنى على معياري احتضانها مراكز اعتقال سرية وتعرضها للعقاب الجماعي في وقت سابق، فما هي المعايير التي اعتمدت في اختيار مشاريع هذا البرنامج؟

تتمثل أولى هذه المعايير في مجال التدخل، حيث ينبغي أن يتعلق إما بالتكوين أو أن تهدف المشاريع إلى الحفظ الإيجابي للذاكرة أو تقوية قدرات الفاعلين المحليين أو المحافظة على البيئة، وكل ما من شأنه أن يحسن شروط عيش الساكنة. ويشترط في هذه المشاريع أن تقدمها جمعيات محلية تنشط في المجالات سالفة الذكر وتشتغل في المناطق المعنية بهذا البرنامج، مع ضرورة مساهمة الجمعيات المحلية بنسبة 10 في المائة من ميزانية المشروع، علما أن الجمعيات المحلية حظيت بتمييز إيجابي في عملية انتقاء المشاريع على حساب الجمعيات ذات الطابع الوطني.

2 – وماذا عن مصادر تمويل هذه المشاريع؟

يتقدم الاتحاد الأوربي ممولي الشطر الثاني من مشاريع جبر الضرر الجماعي، متبوعا بوزارة الداخلية، ثم وكالة تنمية الأقاليم الشرقية، بالإضافة إلى مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، دون إغفال نسبة 10 في المائة التي ينبغي أن تساهم بها كل جمعية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

3 – ما هي آليات تتبع تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي؟

على غرار الشطر الأول من مشاريع جبر الضرر الجماعي، شكلت كل تنسيقية، من مجموع إحدى عشرة تنسيقية، التي تواكب تنفيذ هذا البرنامج على مستوى الأقاليم المعنية، لجنة خاصة لتتبع إنجاز هذه المشاريع على أرض الواقع. كما سيتم عقد لقاء وطني، مرتين في السنة، أي كل 6 أشهر، لإنجاز تقييم إجمالي لمشاريع جبر الضرر الجماعي بناء على المعطيات الواردة من التنسيقيات المحلية، فضلا عن قيام خبراء، قد يكونون مغاربة أو أجانب، بتقييم خارجي لهذه المشاريع كل سنتين.

* رئيس شعبة الشؤون الجهوية والحقوق الجماعية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

droits de l'Homme
Revue de

بيان اليوم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة الرعاية الاجتماعية لصندوق الإيداع والتدبير يوقعان اتفاقيات مع جمعيات تنتمي لعشرة أقاليم وعمالات

20 مليون درهم حجم الغلاف المالي لتنفيذ 51 مشروعا في إطار جبر الضرر الجماعي

فتن العفاني

أطلق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تنفيذ المجموعة الثانية من مشاريع جبر الضرر الجماعي والتي تضم 51 مشروعا، سينفذ بعشرة أقاليم وعمالات، وهي «الحسيمة، أزيلال، الدار البيضاء مقاطعة الحي المحمدي، الراشيدية، فجيج، الخميسات، خنيفرة، الناظور، ورزازات، طانطان، وزاكورة، بغلاف مالي يناهز 20 مليون درهم.

ففي لقاء برمز إلى مرحلة البناء التنموي التي ينهجها المغرب في إطار مواصلة مسار محو آثار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مستوى الجهات والمناطق التي شهدت حدوث تلك الانتهاكات، وتعرضت للتهميش وعدم الاستفادة من المشاريع التنموية، هذا فضلا عن تشويه صورتها وموقعها الاعتباري، بحكم وجود معتقلات سرية بها، وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير مع جمعيات محلية على اتفاقيات من أجل تنفيذ مشاريع بمناطقها، والتي تتمحور حول الحفظ إيجابي للذاكرة، والبالغ عددها 6 مشاريع، وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين (16 مشروعا)، ودعم الأنشطة المدرة للدخل (20 مشروعا) وإدماج المرأة والطفل البالغ عددها 3 مشاريع، والبنيات التحتية الاجتماعية الأساسية (3 مشاريع) والحفاظ على البيئة وحمايتها (3 مشاريع أيضا).

وأكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، أنه بتوقيع هذه الاتفاقيات التي تهم المجموعة الثانية من مشاريع جبر الضرر الجماعي فإن العدد الإجمالي لمجموع المشاريع منذ انطلاق البرنامج سنة 2009، والممول من طرف الحكومة والاتحاد الأوربي، سيصل إلى 83 مشروعا بغلاف مالي يتجاوز 35 مليون درهم.

وأعلن أن العدد الإجمالي لمشاريع جبر الضرر الجماعي سيبلغ نحو مائة مشروع على إثر إطلاق طلب مقترحات مؤخرا بهم أقاليم الخميسات، أزيلال وطانطان، قائلا «إن المجلس ينفذ التزاماته باعتباره مؤسسة وطنية تضطلع بمهمة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وبتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، وأشار إلى الأهمية التي يمثلها تنفيذ هذه المشاريع بالنسبة للساكنة والمناطق التي يشملها التنفيذ، مبرزا أن مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي بالرغم من ذلك تحيط بها مجموعة من عناصر الضعف، حيث أن أغلبها تتركز على محور الأنشطة المدرة للدخل بنسبة 32 في المائة، مقللا من حجم تأثير ذلك على اعتبار أن تلك المشاريع تقترن بالحاجة المعبر عنها من طرف الساكنة».

ومن جانبه أكد رئيس البعثة الأوروبية بالرباط إنيكو لاندابورو أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول خارج الاتحاد تنبني أولوياتها على مدى نهوض تلك البلدان بحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، قائلا «إن المغرب الذي اختار نهج مسلسل الإنصاف والمصالحة الذي يتأسس على منظور «بناء مستقبل أفضل عبر قراءة ماض أليم، حيث أبدى بذلك إرادته القوية والواضحة في إعمال هذا المسار، وهذا يستحق بشكل أكيد دعم الاتحاد الأوربي».

وأوضح أن تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي والذي يتسم بتفرده، هو برنامج حقق نجاحا مهما لكونه مكن من خلق دينامية كبيرة بالعديد من المناطق المشمول بها، معلنا التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعم هذا البرنامج، خاصة وأنه كمبعوث للإتحاد الأوربي في المغرب لاحظ خلال زيارة قام بها مؤخرا لإقليم فكيك، الأثر الكبير الذي يخلفه تنفيذ العديد من مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي.

أما أمحمد كرين الرئيس المنتدب لمؤسسة الرعاية الاجتماعية لصندوق الإيداع والتدبير، والتي تعد شريكا فاعلا في مواكبة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يخص جبر الضرر الجماعي، فقد أبرز الصعوبات التي ترافق تنفيذ برنامج جبر الضرر الموجه للمناطق التي عانت من انتهاكات الماضي، قائلا إن «تنفيذ هذا البرنامج متعدد الأبعاد والفاعلين ليست بالأمر الهين»، على اعتبار أن الأمر، يشير المتحدث، يتعلق من جهة بتدارك النواقص والتخلف عن ركب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعد تحديا كبيرا في تلك المناطق، ومن جهة أخرى لكون الأمر يتعلق بالتعامل مع أوضاع نفسية ناتجة عن تراكمات للعديد من سنوات الانتهاكات.

وأعتبر أن النتائج التي تم تحقيقها على مستوى تنفيذ هذا البرنامج تبعث على التفاؤل، مؤكدا الالتزام بمواكبة مسار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على اعتبار أن القيم التي انبنى عليها مسار المصالحة تعد فيما مرجعية تستند عليها أيضا مجموعة صندوق الإيداع والتدبير.

كرين

لاندابورو

حرزني

اليوم

Revue de Presse du Conseil consultatif

الأحداث المغربية

التوقيع على الشطر الثاني من برامج جبر الضرر الجماعي

أحمد حرزني

وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الإيداع والتدبير منحة وجمعيات محلية من جهة أمس الخميس اتفاقيات تمويل وإنجاز المجموعة الثانية من مشاريع جبر الضرر الجماعي والبالغ عددها 51 مشروعا جديدا.

وذكر بلاغ للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه أن هذه المشاريع ستنفذ بعشرة أقاليم وعمالات مشمولة بالبرنامج وهي الحسيمة، أزيلال، الدارالبيضاء (الحي المحمدي) الرشيدية، فجيج، الخميسات، خنيفرة، الناظور، طان طان وزاكورة.

وأضاف البلاغ أن هذه المشاريع، تهم المحاور التالية: الحفظ الإيجابي للذاكرة، تعزيز قدرات الفاعلين المحليين، ودعم الأنشطة المدرة للدخل وإدماج المرأة والطفل، البنيات التحتية الإجتماعية الأساسية، الحفاظ على البيئة وحياتها.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits

بيان اليوم

في ختام الملتقى الوطني حول الحقوق اللغوية والثقافية

الدعوة إلى إقرار اللغة الأمازيغية في الدستور كلغة رسمية، وإعادة كتابة تاريخ المغرب

فتن العفاني

إقرار اللغة الأمازيغية في الدستور كلغة رسمية وإعادة كتابة تاريخ المغرب مع الانكباب على كتابة التاريخ المحلي والجهوي، ووضع خريطة طريق لتدبير التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب، والحفاظ على أسماء الأعلام والرموز الأمازيغية، كانت من أهم التوصيات التي تمخضت عنها أشغال الملتقى الوطني المنظم بشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول «الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب».

وأبرز أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في ختام هذا الملتقى صباح أول أمس الأربعاء والذي امتدت أشغاله على مدى يومي 8و9 يونيو الجاري، أن النقاش الصريح وتبادل الآراء من مواقف ومواقع مختلفة حول موضوع الحقوق اللغوية والثقافية اظهر حالة النضج التي وصل إليها المجتمع المغربي، حيث تم التمكن من تجاوز حالة الالتباس وسوء الفهم التي سادت والأحكام المسبقة التي كانت تحيط بهذا الموضوع، والتي كان البعض يعتبرها قضايا هامشية وتثير الكثير من المخاطر بدعوى أنها تمس بمقومات وحدة الوطن.

وقال بوكوس «إن ما يجمعنا هو الدفاع عن الهوية الوطنية بمختلف روافدها، وهذا الأمر يخدم الديمقراطية في المغرب وقضية حقوق الإنسان ، هذا بالرغم من أنه كان قد أقر في افتتاح هذا الملتقى، بأن الإجماع لم يتحصل بعد في مجال الحقوق اللغوية والثقافية من حيث مشروعيتها وأهميتها الاستراتيجية في مسلسل الدمقرطة والتنمية والإدماج، بالنظر إلى ما يعنم أفق الفكر والعمل بفعل الحمولة الإيديولوجية المرتبطة بالنقاش حول مسالة الكونية والخصوصية.

هذا وشدد المشاركون في الورشات الثلاث (ورشة الحقوق اللغوية والثقافية :إكراهات وآليات الحماية)، و(ورشة وضعية الحقوق الثقافية واللغة الأمازيغية في المغرب)، و(ورشة آية استراتيجية للنهوض بالحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب)، والتي توزعت عبرها أشغال هذا الملتقى، أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزيء، لكونها متداخلة ومترابطة ومتساوية، داعين إلى إعداد ميثاق وطني لتدبير التنوع اللغوي والثقافي التعددي، واعتبار هذا التعدد مصدر غنى للمجتمع المغربي ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

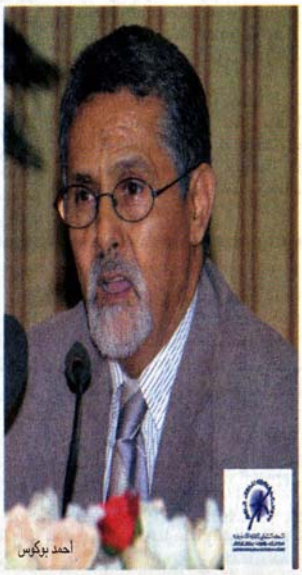

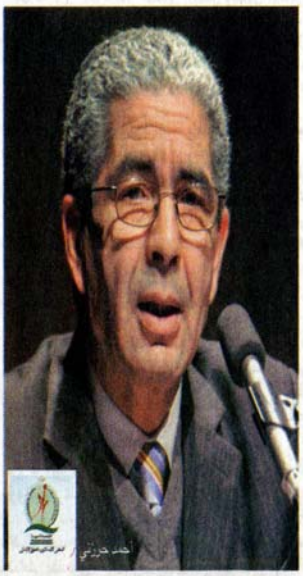

هذا فضلا عن تعميم إدماج الأمازيغية في المستشفيات والمحاكم وكل المؤسسات والإدارات العمومية، وكذا في كل معاهد التكوين بما فيها المعهد العالي للقضاء، والأخذ بعين الاعتبار المكون الثقافي الأمازيغي في مشروع الجهوية، واتباع سياسة ترافعية اتجاه دوائر القرار من أجل إدماج مكون الأمازيغية عند وضعها لمختلف السياسات، كما هو الشأن فيما يتعلق بمقاربة النوع، داعين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للترافع بهذا الخصوص وإشراك الأحزاب السياسية والنقابات وفعاليات المجتمع المدني في إعداد خطة العمل للنهوض بالحقوق اللغوية والثقافية.

وبدوره أكد عبد الحي المودن عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن النقاش الذي ميز اليومين الدراسيين والذي قارب ما تم إنجازه في مجال الأمازيغية وتدبير التعددية الثقافة واللغوية في المغرب ووضع تصور عن هذا التدبير والتحديات التي تنتظر تطويره، وكذا إعطاء الأمازيغية الدور الذي تستحقه سواء في الحياة اليومية أو الممارسة الإدارية والسياسية، أبرز (هذا النقاش) أن المغرب وصل إلى مرحلة من النضج حيث تم تجاوز حاجز الخوف الذي كان يتملك البعض من إثارة النقاش حول هذا الموضوع الذي كان من الطابوهات، اعتبارا أن هناك من كان ينعت إثارة موضوع التعددية الثقافية واللغوية بالتهديد الذي قد يطال الوحدة الوطنية.

وأعلن في هذا الصدد عن النهج الجديد الذي سيعمل في اتجاهه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حيث سيمتد العمل بين المؤسستين الوطنيتين من مجال توثيق التراكمات إلى فتح المجال للأصوات والأفكار المتقدمة للارتقاء بالحقوق الثقافية واللغوية بل ومواجهة الأفكار والتصورات والممارسات التي تتخوف من كل جديد.

واستطرد بالقول، «إن الحوار الهادئ المفتوح والحر، لايمكن أن يكون له إلا دور إيجابي في تجاوز كل هذه التخوفات وبفسح المجال لجميع المواطنين بدرجة المساواة والاحترام المتبادل في أن يعيشوا حياتهم الكاملة، والتي يحسون فيها بأن هويتهم محترمة وبأن الوطن والدولة والمؤسسات الرسمية تعبر عن هذه الأولويات كما تعبر عما يعتبرونه مقومات لخصائصهم الثقافية وترسخ هذا التنوع».

اليوم

Revue de Presse du Co

بيان اليوم

يومنا

الحقوق اللغوية والثقافية

محتات الرقاص

تميز الملتقى الدراسي حول الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب، المنظم أخيرا في الرباط، بنقاشات علمية غنية شارك فيها خبراء وباحثون علاوة على ممثلي قطاعات حكومية ومدنية، وتمحورت هدفيته حول تشخيص واقع الحقوق المذكورة وسبل النهوض بها، ضمن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي إطار الدينامية الديمقراطية الجارية في البلاد.

لقد قام المغرب بخطوات مهمة في إطار تعزيز الحقوق اللغوية والثقافية، خصوصا ما يتعلق بالأمازيغية، ومثل ذلك أحد العناوين المركزية لمصالحة المغرب الجديد مع ذاته، ومؤشرا دالا على دينامية إعادة الاعتبار للهوية الوطنية بكل أبعادها.

وقامت المقاربة المغربية بهذا الشأن على مرجعية الوحدة التي تعني الدولة وتعني هويتها، كما قامت على الشمولية من خلال تدبير سياسي متبصر وواقعي للمسألة، وانخراط مختلف القطاعات الحكومية والعلمية والمدنية في إعمال هذا الورش الاستراتيجي.

وترتكز هذه المقاربة أيضا على اعتبار التعدد اللغوي والثقافي ثراء وغنى، ومن ثم لا يمكن للمغرب أن يكون سوى منفتحا وبعيدا عن الانغلاق، ولذلك فإن النهوض بالتعدد المشار إليه وتكريس الحماية القانونية له، سيساهم في تمتين البناء الديمقراطي للمغرب المعاصر، وتقوية أسس التحديث والتضامن فيه.

إن أهمية الحقوق اللغوية والثقافية لا تنحصر فقط في تمكين آلاف المغاربة من الوعي بذاتهم وبمحيطهم، وتلقي كل الخدمات العمومية باللغة التي يفهمونها، وبالتالي رفع ما يتعرضون له من «انتهاكات» على هذا الصعيد يوميا وفي صمت في الغالب، إنما الأهمية تتجلى أساسا في كون الولوج إلى باقي حقوق الإنسان (التعليم، الصحة، السكن، الماء، الشغل، الاقتراع، الترشيح ...)، هو في الأصل ولوج ثقافي ولغوي أولا، ويتم عبر اللغة وبواسطتها ومن خلال الوعي بها وبالذات.

هنا يوجد عمق النقاش، بعيدا عن كل سياسوية شعبوية، والكلمة هنا للأكاديميين والعلماء، ولـ... العقلاء .

النجاح في الرهان المشار إليه، يعني نجاح بلادنا في إدماج نسبة كبيرة من الساكنة في مسارات التنمية والدمقرطة والتحديث، ويعني أيضا تقدمنا جميعا على طريق تكريس ديمقراطية ثقافية، مثلت دائما مطلبا مركزيا لدى جمعيات الحركة الثقافية الأمازيغية طيلة تاريخها النضالي الطويل.

اليوم بالرغم من كل الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة على صعيد الأمازيغية وعلى مستوى الحقوق اللغوية والثقافية بصفة عامة، فإن مظاهر عدم الاستفادة لا زالت واضحة، و«الخروقات» متواصلة على هذا الصعيد، وهذا يفرض الانكباب على الملف بمزيد من التعريف وبكثير من الحماية والتعزيز، كما يفرض الأمر التخلص من الخلفية الإيديولوجية التي ميزت التعاطي مع ملف الهوية باستمرار.

البعد الحقوقي هو المدخل الأمثل لمعالجة الحقوق اللغوية والثقافية لشعبنا، وبالتالي الوصول إلى إقرار ديمقراطية ثقافية أصبحت مطلب الكثير من الأصوات.

rmahtat@yahoo.fr

Revue de Presse de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

اعتماد إعلان مراكش حول تطوير العلاقات بين مؤسسات حقوق الإنسان

اختتمت اول امس بمراكش اشغال ندوة خبراء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتماد «إعلان مراكش» حول تطوير والنهوض بالعلاقات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعاهدات التي تنشا اجهزة لمراقبة تطبيق مقتضيات الاتفاقيات الدولية.

وشارك في هذه الندوة، التي نظمها على مدى يومين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول موضوع «تعزيز دعم الهيئات التعاهدية» المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خبراء الأجهزة التعاهدية وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من ألمانيا والمغرب وإرلندا وفنزويلا وكوريا الجنوبية والدانمارك وجنوب إفريقيا.

وأوضح الكاتب العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على إثر اختتام اشغال هذه الندوة، أن «إعلان مراكش» يهدف إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان من خلال فتح وتنظيم حوارات عمومية خلال إعداد الحكومات للتقارير التي تقدمها دوريا لأجهزة المعاهدات.

كما ينص الإعلان على ضرورة تعزيز الإمكانيات التي تتاح لها لحضور دورات أجهزة المراقبة والعمل على دعم قدراتها والنهوض بأدوارها في مجال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن أجهزة المراقبة.

واكد الإعلان كذلك على أن تاخذ كل مؤسسات الدولة بعين الاعتبار هذه التوصيات خاصة على مستوى تطوير التشريعات وملاءمتها مع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تلعب دور المحفز بالنسبة لكل المتدخلين والفاعلين في هذا المجال.

وأضاف الهيبة أن لقاء مراكش تميز بتنوع المؤسسات الوطنية التي شاركت فيه من أوروبا وإفريقيا وآسيا-الباسيفيك وخبراء ومسؤولي المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف، فضلا عن كونه سيشكل قيمة مضافة في مسار إصلاح نظام أجهزة المراقبة بالنسبة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز دور المؤسسات الوطنية في هذا المسار.

وأشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سيعمل عل تنظيم لقاءات إقليمية أو وطنية وذلك بالنظر إلى كون هذه الهيئة أصبحت تحتل مكانة أساسية في دينامية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناول المشاركون في هذه الندوة عددا من المواضيع همت بالخصوص «تطور نظام تقديم التقارير الدورية» و«مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال المراحل الأولية والنهائية لمسلسل تقديم التقارير الدورية»، و«تعزيز الاختصاصات الأخرى للأجهزة التعاهدية»، و«التحديات التي تواجه عمل الأجهزة التعاهدية». وشكلت هذه الندوة فرصة للدول لتقديم تقاريرها المرتبطة بتطبيق المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان بكيفية «موحدة ودقيقة» والتقدم في مسلسل تسهيل وتبسيط التقارير التي ستقدم للهيئات التعاهدية وتحديد أحسن صيغة بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمساهمة في مسلسل إعداد هذه التقارير.

Revue de Presse du Conseil consultatif

LE SOIR

Droits de l'Homme

La déclaration de Marrakech

Les travaux du séminaire des experts des institutions nationales des droits de l'Homme ont été sanctionnés jeudi, par l'adoption de la «Déclaration de Marrakech» portant sur le renforcement et la promotion des relations entre ces institutions et les organes de traités. Cette déclaration constitue la contribution de ces institutions au processus de renforcement des organes de traités.

Revue de Presse

الأحداث المغربية

حرزني والسلطات يؤجلان غضب المعتقلين السياسيين بخريبكة

كان تسعة معتقلين سياسين أعضاء بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يستعدون أمس الخميس لتنفيذ اعتصام مفتوح أمام مقر عمالة إقليم خريبكة، احتجاجا على عدم تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بإدماجهم.

غير أن اتصالات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وعامل الإقليم دفعت في اتجاه تعليق الإعتصام الذي كان من المقررخوضه، وأعلن بلاغ للمجموعة توصلت «الأحداث المغربية » بنسخة منه أن المجموعة قررت تعليق الإعتصام والإضراب عن الطعام لمدة 15 يوما.

وذكر البلاغ أن أسباب هذا القرار تعود إلى «اتصال المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان مع الضحايا المعنيين، والنية الجادة التي أعرب عنها عامل الإقليم من خلال إعطائه الأوامر بتفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي» إضافة إلى ما اعتبرته المجموعة «الحوارات المارطونية التي تمت مع كل من الكاتب العام ورئيس قسم العمل الاجتماعي، حيث تم تجميع اقتراحات الضحايا».

وأشار بلاغ المعتقلين السياسيين إلى أنه من المنتظر أن ينعقد اجتماع الأسبوع المقبل بحضور كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية المكلفة بالملف والضحايا المعنيين.

وتتكون المجموعة من قاصيبي عتيقة، الخطبان المصطفى، كمال محمد، الحالي محمد، ضريف محمد، الزاوي صالح، سيف عبد الرحيم، بصير خالد، وخيبر رحال.

Revue de ... oits de l'Homme